حوليات آداب عين شمس المجلد 53 (عدد إبريل – يونيو 2025)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

تحليل عوامل التحول المكاني للأنشطة الاقتصادية في المدن التقليدية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS)في ضوء نظرية النويات المتعددة – مدينة الكرك أنموذجاً

د. أنس هيثم سند القرالة*

باحث في الجغرافيا الاقتصادية ونظم المعلومات الجغرافية _ الكرك _ الأردن
anashaithm47@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/03/02
تاريخ قبول البحث: 2025/03/26
تاريخ النشر: 2025/06/30

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى تحليل عوامل التحول المكاني للأنشطة الاقتصادية في مدينة الكرك، من خلال استكشاف العوامل التي دفعت هذه الأنشطة إلى مغادرة مركز المدينة التقليدي باتجاه مناطق أخرى مثل مؤتة، المرج، الثنية، ومنشية أبو حمور. وقد سعت الدراسة إلى تفسير هذا التحول في ضوء نظرية النويات المتعددة التي تفترض نشوء مراكز عمرانية جديدة نتيجة تفاعل قوى اقتصادية وسكانية وإدارية، ما يؤدي إلى انتقال النشاط من النواة القديمة إلى نوى حضرية ناشئة أكثر جذبًا.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أداة الاستبانة التي وُزعت على عينة من أصحاب المنشآت الاقتصادية في محافظة الكرك، بلغ عددها 186 منشأة. وتوزعت أداة الدراسة على أربعة محاور رئيسة، تضمنت: العوامل الاقتصادية، السكانية والعمرانية، الإدارية والتنظيمية، والمكانية والخدمية الداعمة. وقد تم التأكد من صدق الأداة وثباتها إحصائيًا باستخدام معامل كرونباخ ألفا ومعاملات الارتباط، وتم كذلك استخدام برامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS) لتحليل التحولات المكانية للأنشطة الاقتصادية، من خلال تصميم خرائط توضّح الاتجاهات الانتقالية من وسط المدينة إلى المناطق النامية، مما ساعد في تقديم تفسير مكاني للنتائج.

أظهرت النتائج أن العوامل الاقتصادية جاءت في المرتبة الأولى من حيث التأثير على قرار التحول المكاني للأنشطة الاقتصادية، حيث برزت عوامل مثل انخفاض الأرباح وارتفاع الإيجارات وتراجع العوائد الاستثمارية

في وسط مدينة الكرك، كأسباب مباشرة لتوجه المنشآت نحو المناطق النامية. كما جاءت العوامل السكانية والعمرانية في الترتيب الثاني، وشملت الازدحام في المدينة القديمة، والتوسع العمراني والنمو السكاني في المناطق المحيطة. وبيّنت النتائج أيضًا أن العوامل الإدارية والتنظيمية، كضعف التنظيم البلدي وصعوبة إجراءات الترخيص، كانت ذات تأثير متوسط، بينما جاءت العوامل المكانية والخدمية في المرتبة الأخيرة، رغم دورها في تحسين بيئة العمل في المناطق الجديدة.

أوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات تحفيزية في مركز المدينة تشمل خفض التكاليف وتحسين البنية التحتية، إلى جانب تبسيط الإجراءات الإدارية، بما يحقق التوازن التنموي ويعيد الحيوية إلى النواة التقليدية للمدينة.

الكلمات المفتاحية: التحول المكاني، الأنشطة الاقتصادية، نظريات النويات المتعددة، نظم المعلومات الجغرافية GIS، مدينة الكرك.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2025.

مقدمة

تشهد المدن القديمة في مختلف أنحاء العالم، لا سيما في الدول النامية، تحولات مكانية في توزيع الأنشطة الاقتصادية، حيث تتجه هذه الأنشطة تدريجيًا نحو الضواحي والمناطق النامية عمرانيًا نتيجة لتزايد الكثافة السكانية والضغط الحضري على المراكز التقليدية.

وقد حاولت العديد من الدراسات البحث في العوامل المؤدية لعمليات التحول المكاني للأنشطة الاقتصادية في هذه المدن، من خلال تحليل تأثير العوامل الاقتصادية والعمرانية والتنظيمية والمكانية في إعادة تشكيل الخريطة الحضرية للمدن.

وقد تبيّن من هذه الدراسات أن التحولات المكانية في توزيع الأنشطة الاقتصادية لا تتم بشكل عشوائي، بل تخضع لتفاعلات معقّدة بين عوامل الجذب والطرد في البيئة الحضرية، كما هو موضح في دراسة يانغ وإتيما (Yang &Ettema, 2014)، حيث تؤثر تكاليف الإيجارات، ومستوى الكثافة السكانية، والبنية التحتية على قرارات المؤسسات بشأن مواقعها.

كما أظهرت دراسة لووفوبارثلمي (Louf&Barthélemy, 2013)أن المدن تمر غالبًا بمرحلة انتقال من نمط أحادي المركز إلى نمط متعدد النوى، نتيجة للازدحام في النواة التقليدية وازدياد الضغط السكاني، مما يدفع الأنشطة الاقتصادية إلى التوزع في مراكز جديدة أكثر كفاءة.

تفسر نظرية النمو متعدد النويات (Multiple Nuclei Theory) عمليات التحول المكاني للأنشطة الاقتصادية من مركز أو نواة المدينة إلى الأطراف باعتبار أن المدن المعاصرة لا تنمو حول نواة مركزية واحدة فقط، بل تنشأ فيها نوى ثانوية نتيجة لعوامل اقتصادية واجتماعية ومكانية، تجذب أنواعًا معينة من المنشآت إلى مواقع جديدة أكثر توافقًا مع احتياجاتها. وتؤكد دراسة دينغوبينغهام (Ding & Bingham, 2000)على أن انخفاض عمليات التشغيل والضرائب، وتراجع الخدمات في المركز، وتحسّن البنية التحتية في الضواحي تمثل محفزات أساسية لهذا التحول.

وعلى المستوى المحلي في المملكة الأردنية الهاشمية، وتحديدًا في محافظة الكرك الواقعة جنوب المملكة، شهدت مدينة الكرك القديمة خلال السنوات الأخيرة تحولات مكانية واضحة في أنماط توزيع الأنشطة الاقتصادية، حيث اتجهت العديد من المنشآت إلى الانتقال تدريجيًا نحو مناطق مجاورة مثل الثنية، ومؤتة، والمرج، ومنشية أبو حمور، التي تشهد توسعًا عمرانيًا وكثافة سكانية متزايدة. وتنطلق هذه الدراسة من هذه الظاهرة، لتسهم في تحليل واقع التحولات التي تشهدها مدينة الكرك، وفهم العوامل المحفزة لانتقال المنشآت من مركز المدينة إلى أطرافها، وربط هذه العوامل بإحدى النظريات الجغرافية الحضرية، بهدف استكشاف أبعاد هذا التحول من منظور تنموي ومكاني.

تبرز أهمية برامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في هذه الدراسة كأداة فعالة لتحليل أنماط التحول المكاني للمنشآت الاقتصادية، من خلال قدرتها على تمثيل البيانات مكانياً وتصميم خرائط توضح اتجاهات التوزيع والتحول، بما يسهم في فهم أعمق للعوامل المؤثرة في إعادة تموضع الأنشطة الاقتصادية داخل المدينة.

انطلاقًا من هذه الأطر، تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن العوامل الجغرافية والاقتصادية والإدارية والتنظيمية التي تقف وراء التحول المكانيللأنشطة الاقتصادية في مدينة الكرك إلى مناطق أخرى تشهد توسعًا عمرانيًا وسكانيًا متسارعًا، وربط ذلك بالمفاهيم النظرية لفهم مدى انطباقها على السياق المحلي، وتقديم رؤية علمية تسهم في دعم اتخاذ القرار في مجال التخطيط الحضري والتنمية الإقليمية.

مشكلة الدراسة

تشهد مدينة الكرك في السنوات الأخيرة تحولًا ملحوظًا في أنماط توزيع المنشآت الاقتصادية، حيث تتجه العديد منها إلى الانتقال من مركز المدينة إلى مناطق أخرى تشهد توسعًا عمرانيًا وسكانيًا مثل مدن الثنية ومؤتة والمرج ومنشية أبو حمور وغيرها، وقد رافق هذا التحول انتقال ملحوظ للحركة التجارية نحو هذه المناطق الجديدة، مما أدى إلى إغلاق عدد من المنشآت التجارية والخدمية في مركز المدينة بسبب تراجع الإقبال وضعف الجدوى الاقتصادية في ظل المنافسة مع المراكز الناشئة الأكثر نشاطًا وحيوية.ويوضح جدول (1) التغير في أعداد القطاعات الاقتصادية الرئيسة في مدينة الكرك في الفترة (2012 – 2024).

جدول (1) أعداد القطاعات الاقتصاديةفي مدينة الكرك وتغيرها النسبي في الفترة (2012–2024)

البيان	2012	2024	التغير النسبي
قطاع الخدمات والاستشارات وغيرها	40	22	-81.82
قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	19	11	-74.55
قطاع الأثاث المنزلي والمكتبي والقرطاسية	27	19	-44.21
قطاع المالي والمصرفي	10	7	-42.86
قطاع السيارات والآليات الثقيلة ولوازمها	35	22	-59.09
قطاع الإنشاءات ومواد البناء	31	23	-32.48
قطاع الصحة والأدوية ومستلزماتها	19	15	-23.38
قطاع الألبسة والنوفوتيه والمجوهرات	74	52	-42.31
قطاع الكهرباء والإلكترونيات	15	10	-50.00
قطاع المواد الغذائية	69	55	-25.45

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات غرفة تجارة الكرك، 2025م.

يشير جدول (1) إلى حدوث تراجع نسبي كبير في أعداد المنشآت الاقتصادية في مدينة الكرك بين عامي 2012 و2024، حيث شهدت معظم القطاعات انخفاضًا كبيرًا، أبرزها قطاع الخدمات والاستشارات بنسبة 81.82-%، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بنسبة 74.55-%، ما يدل على إغلاق أو تحول هذه الأنشطة نحو مناطق أخرى في المحافظة التي تشهد نموًا اقتصادياً. ويعكس هذا التراجع تحولًا مكانيًا في مركز الثقل الاقتصادي للمدينة.

كما يُطرح هذا التراجع تساؤلات حول العوامل الجغرافية والاقتصادية والمكانية والإدارية التي تقف وراءه، وانعكاساته على النسيج العمراني والخدماتي في المحافظة.

ورغم أهمية هذا الموضوع في إعادة تشكيل خريطة النشاط الاقتصادي بالمحافظة، إلا أن هناك نقصًا واضحًا في الدراسات الميدانية التي تسلط الضوء على العوامل الكامنة وراء هذا التحول المكاني.

وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف وتحليل العوامل المتعددة التي دفعت المنشآت الاقتصادية إلى الإغلاق أو الانتقال من وسط مدينة الكرك إلى المناطق الأخرى في المحافظة.

أسئلة الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: ما العوامل المؤدية للتحول المكانيللأنشطة الاقتصادية من مدينة الكرك إلى المناطق الأخرى في محافظة الكرك؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1) ما العوامل الاقتصادية المؤدية للتحول المكانيللأنشطة لاقتصادية من مدينة الكرك إلى المناطق الأخرى داخل وخارج محافظة الكرك؟
2) ما العوامل السكانية والعمرانية المؤدية للتحول المكانيللأنشطة الاقتصادية من مدينة الكرك إلى المناطق الأخرى داخل وخارج محافظة الكرك؟
3) ما العوامل الإدارية والتنظيميةالمؤدية للتحول المكانيللأنشطة الاقتصادية من مدينة الكرك إلى المناطق الأخرى في محافظة الكرك؟
4) ما العوامل المكانية والخدمية الداعمة المؤدية للتحول المكانيللأنشطة الاقتصادية من مدينة الكرك إلى المناطق الأخرى في محافظة الكرك؟

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضوء على التحولات المكانية في توزيع المنشآت الاقتصادية في مدينة الكرك والتي تعد من أهم مدن محافظة الكرك من الناحية الاقتصادية والسياحية، وما يرتبط بذلك من آثار اقتصادية واجتماعية، كما تكمن أهمية الدراسة في سعيها لتفسير هذه التحولات في ضوء نظرية النمو متعدد النوى، والتي تتيح إطارًا تحليليًا لفهم نشوء مراكز اقتصادية جديدة خارج النواة التقليدية للمدينة، مما يساعد في توجيه جهود التخطيط

العمراني والتنمية الإقليمية نحو توزيع متوازن للأنشطة والخدمات، وتسهم الدراسة كذلك في تقديم معلومات ميدانية يمكن أن تفيد صانعي القرار والباحثين والمهتمين بشؤون التنمية الحضرية في محافظة الكرك في إقليم الجنوب في الأردن.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1. تحليل أنماط التحول للمنشآت الاقتصادية في مدينة الكرك، مع التركيز على الانتقال من وسط المدينة إلى مناطق مثل الثنية ومؤتة والمرج والمنشية.
2. تفسير هذه الأنماط في ضوء نظرية النمو متعدد النوى، لفهم الديناميكيات المكانية التي توجه إعادة توزيع النشاطات الاقتصادية في النطاق الحضري للمحافظة.
3. استكشاف العوامل المحفزة للتحول المكاني، سواء الاقتصادية، أو السكانية، أو البيئية، أو الإدارية، من وجهة نظر أصحاب المنشآت والمهتمين بالتخطيط المحلي.
4. تقديم توصيات عملية تسهم في توجيه السياسات الحضرية والتنموية في محافظة الكرك بما يعزز من كفاءة توزيع المنشآت وتحقيق التوازن التنموي.

تحديد منطقة الدراسة

تقع منطقة الدراسة ضمن لوائي قصبة الكرك والمزار الجنوبي في محافظة الكرك في جنوب المملكة الأردنية الهاشمية،وتضم المنطقة عدد من التجمعات السكانية والتي تشمل الكرك والمرج والثنية والمنشية ومؤتة شكل (1) ويتحدد موقع محافظة الكرك فلكياً بين خطي طول (ً53 َ19 ْ35 – ً17 َ14 ْ36) شرقاً، وبين دائرتي عرض (ً32 َ28 ْ31– ً03 َ53 ْ30) شمالاً، تقع منطقة الدراسة جغرافيًا في الجزء الأوسط من محافظة الكرك، وتمتد بين وادي الموجب شمالًا ووادي الحسا جنوبًا، ومن الساحل الشرقي للبحر الميت غربًا إلى الأطراف شبه الصحراوية المتاخمة لمحافظة معان شرقًا. ويحد مدينة الكرك من الشمال محافظة مأدبا، ومن الجنوب محافظة الطفيلة، ومن الشرق محافظة معان، ومن الغرب البحر الميت.وتبلغ مساحة محافظة الكرك نحو 3495 كم2، أي ما نسبته 3.85% من مساحة المملكةالأردنية الهاشمية،بينما تبلغ مساحة منطقة الدراسة 285 كم2 أي ما نسبته 9% من مساحة محافظة الكرك.

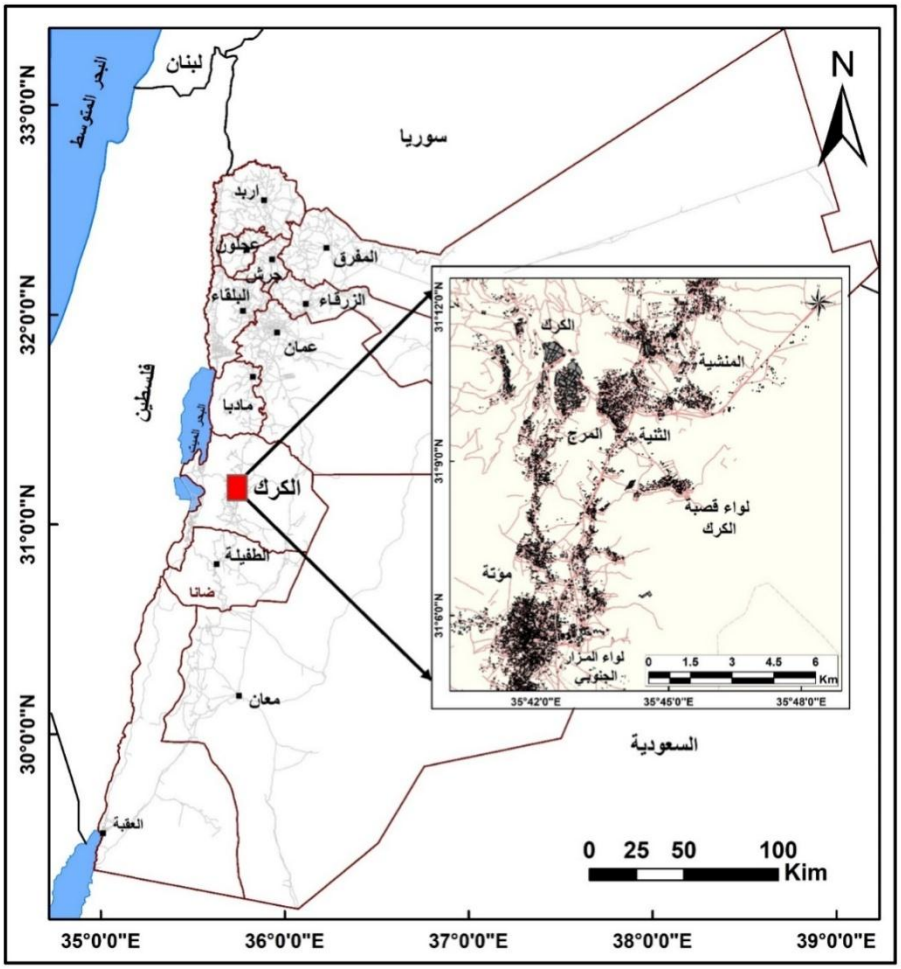

شكل (1) موقع منطقة الدراسة في المملكة الأردنية الهاشمية.

المصدر: عمل الباحث، بالاعتماد على برنامج Arc GIS 10.8 ، وخارطة التقسيمات الإدارية للأردن، المركز الجغرافي الملكي الأردني، عمان، الأردن، 2020.

وشهدت منطقة الدراسة نموا متسارعاً في أعداد سكانها في الفترة 1979–2024، حيث ازداد عدد السكان تدريجياً وبشكل ملحوظ، فقد بلغ عدد السكان الكلي في منطقة الدراسة (17448) نسمة عام 1979، وفي عام 1994 اصبح العدد (31775) نسمة، ثم ارتفع العدد إلى نحو (39356) نسمة عام 2004م بمعدل نمو سكاني (2.2 %). واستمرت الزيادة في أعداد السكان بصورة كبيرة في الفترة من 2004 – 2015م، حيث اتسم النمو السكاني في تلك الفترة بالارتفاع بالمقارنة بالفترة السابقة، حيث بلغ عدد سكان المنطقة نحو (65066) نسمة عام 2015م بمعدل نمو سكاني (3.8 %)، وارتفع عدد السكان في المنطقة إلى نحو (77935) نسمة عام 2024، بمعدل نمو سكاني (2.75 %) (دائرة الإحصاءات العامة، 2025) .ويوضحجدول (2) تطور أعداد السكان في التجمعات السكانية في منطقة الدراسة والتي تضم الكرك والمرج والثنية ومؤتة والمنشية.

جدول (2)

تطور عداد السكان في التجمعات السكانية في منطقة الدراسة خلال الفترة(1979-2024)

التجمع السكاني	عدد السكان عام 1979	عدد السكان عام 1994	عدد السكان عام 2004	عدد السكان عام 2015	عدد السكان عام 2024
الكرك	8956	12111	12268	11276	11194
المرج	2985	6522	8112	13560	20150
مؤتة	2792	8211	11910	27426	31762
المنشية	1743	2818	3748	6965	8067
الثنية	972	2113	3318	5839	6762
عدد سكان المنطقة	17448	31775	39356	65066	77935

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات دائرة الإحصاءات العامة، 2025م.

تشير بياناتجدول (2) إلى أن منطقة الدراسة قد شهدت تحولًا ديموغرافيًا وجغرافيًا واضحًا خلال الفترة 1979–2024، حيث سجّلت مدن مثل مؤتة والمرج والمنشية والثنية معدلات نمو سكاني مرتفعة، في حين بقي عدد سكان مدينة الكرك إما ثابتًا أو في تراجع طفيف، ما يدل على تحول مركز الثقل السكاني من النواة التقليدية للمدينة إلى أطرافها النامية. يتوافق هذا النمط مع ما تفترضه نظرية النويات المتعددة (Multiple Nuclei Theory)، والتي ترى أن المدن لا تنمو فقط حول نواة مركزية واحدة، بل تتشكل فيها مراكز جديدة بفعل تفاعل عوامل مثل الكثافة السكانية، توفر البنية التحتية، والفرص الاقتصادية.

ويمكن اعتبار مناطق مثل مؤتة والمرج والثنية والمنشية نوى حضرية جديدة داخل المحافظة، تشكلت نتيجة للنمو السكاني والعمراني المتسارع، ما جعلها بيئة أكثر جذبًا للأنشطة التجارية والخدمية. هذا التوسع المتوازن خارج مركز المدينة يعكس بداية انتقال تدريجي في التمركز الاقتصادي، ويعزز تفسير نتائج الجدول من منظور النظرية، حيث أصبحت هذه المناطق البديلة تشكل مراكز جذب اقتصادية وسكانية جديدة، فيما بقيت مدينة الكرك تعاني من محدودية في التوسع بسبب معوقات طبيعية ومكانية.

يوضح الشكل (2) ملامح التطور العمراني في التجمعات السكانية ضمن منطقة الدراسة، ويبرز بوضوح نشوء مراكز عمرانية جديدة في مناطق مثل مؤتة، المرج، الثنية، والمنشية، وهو ما يعكس تحولًا في البنية المكانية للمنطقة يتماشى مع ما تفترضه نظرية النويات المتعددة، حيث تبدأ الأنشطة السكانية والاقتصادية بالتركز في نوى بديلة خارج النواة التقليدية للمدينة.

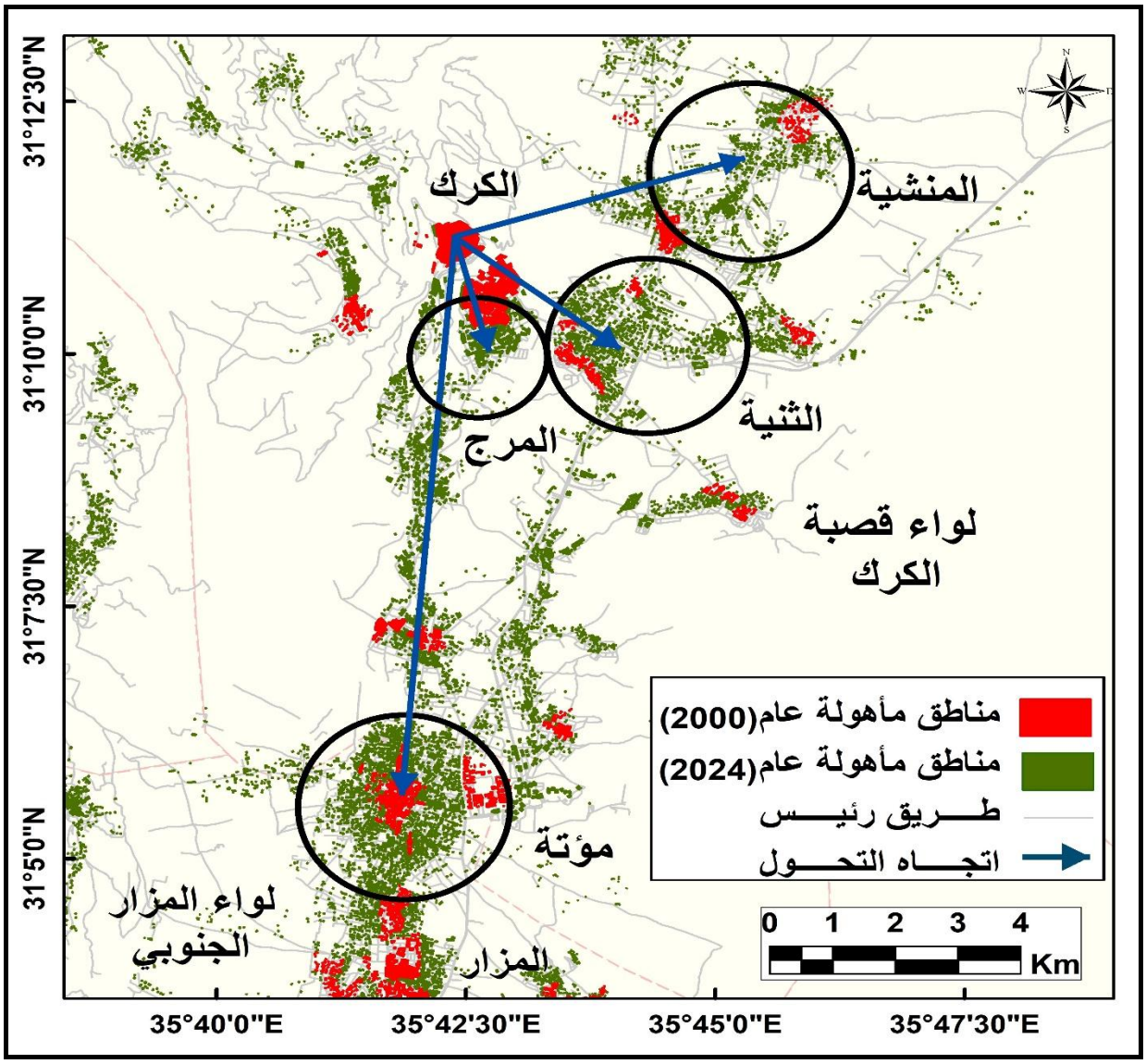

شكل (2) تطور المناطق العمرانية المأهولة بالسكان في منطقة الدراسة وظهور النويات الجديدة للفترة (2000 – 2024)

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على برنامج Arc GIS 10.8 وبرنامج Google Earth Pro.، 2025م.

كما انتقلت أعداد متزايدة من المنشآت التجارية والخدمية من مدينة الكرك إلى المناطق المحيطة التي شهدت تطورًا عمرانيًا ونموًا سكانيًا ملحوظًا، بحثًا عن بيئة أكثر ملاءمة للنشاط الاقتصادي من حيث البنية التحتية وتوفر الفرص الاستثمارية. ويوضح الشكل (3) اتجاهات هذا الانتقال والنسب المئوية لعمليات التحول المكاني من مدينة الكرك إلى التجمعات السكانية الجديدة.

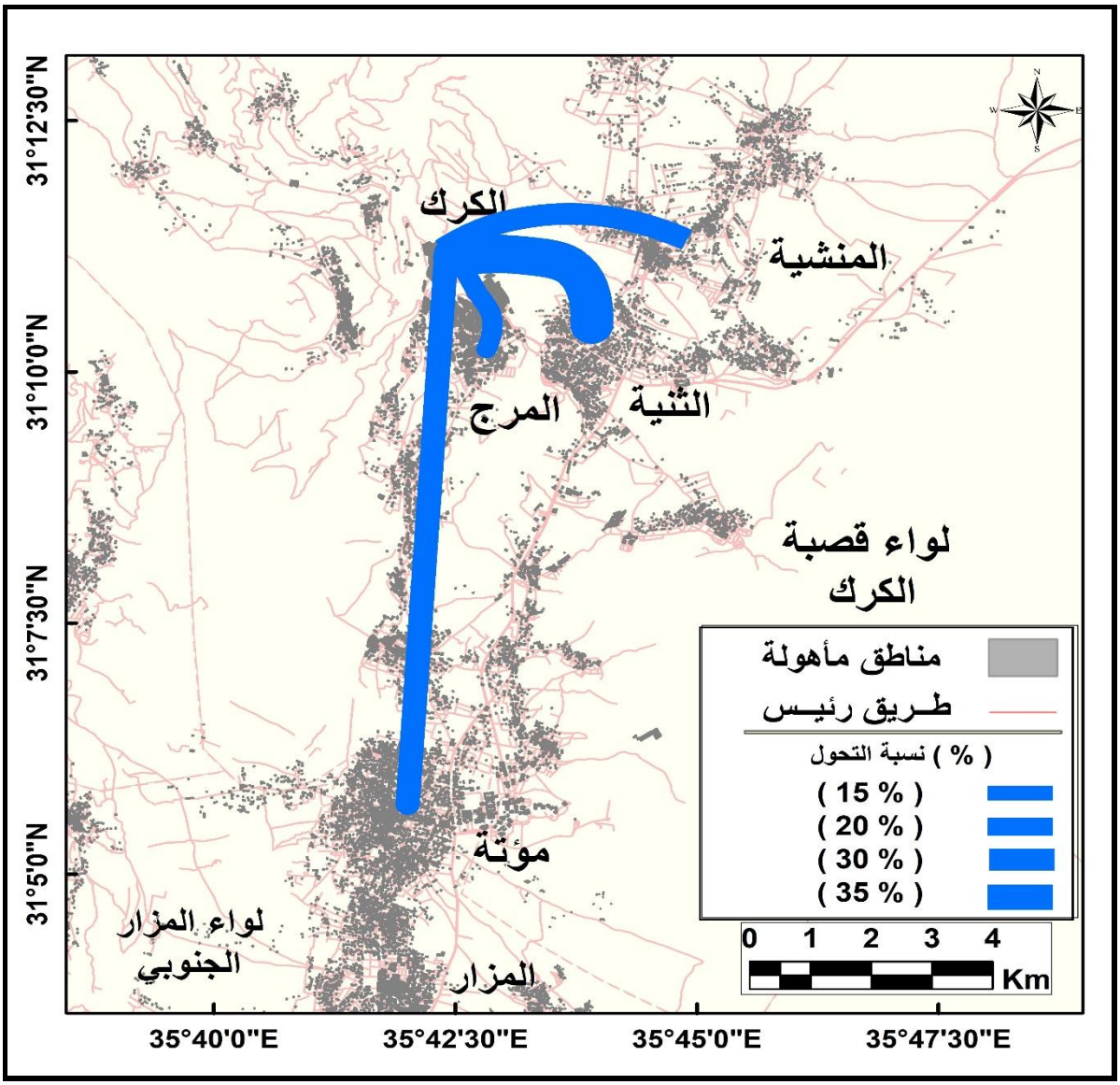

شكل (3) اتجاهات الانتقال والنسب المئوية لعمليات التحول المكاني من مدينة الكرك إلى التجمعات السكانية الجديدة .

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على برنامج Arc GIS 10.8.

الإطار النظري والدراسات السابقة

يشير التحول المكاني للأنشطة الاقتصادية إلى انتقال هذه الأنشطة من مواقعها الأصلية إلى مواقع جديدة داخل النطاق الحضري، نتيجة لتغيرات في العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، أو البيئية، البنية التحتية، سهولة الوصول إلى الأسواق، وتكاليف التشغيل، وتنوع المنتوجات والخدمات.

وشهدت العديد من المدن حول العالم، وخاصة في الدول النامية، تحولاتٍ ملحوظة في أنماط التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية، حيث بدأت المنشآت الخدمية والتجارية بالانتقال تدريجيًا من المراكز الحضرية القديمة إلى الضواحي أو المناطق التي تشهد نموًا عمرانيًا حديثًا، فعلى سبيل المثال، شهدت مدينة مكسيكو (Mexico City) في المكسيك انتقالًا تدريجيًا للنشاط الاقتصادي من وسط المدينة إلى مناطق حديثة مثل سانتا في(Santa Fe) وذلك بسبب ارتفاع تكاليف

التشغيل والإيجاراتوالازدحام .(Aguilar & Ward, 2003) وفي مدينة نيروبي (Nairobi) عاصمة كينيا، أصبحت المناطق الطرفية مثل ويستلاندز (Westlands) وكيلليششوا (Kileleshwa) وجهة رئيسية للمؤسسات التجارية التي غادرت مركز المدينة .(Gulyani, Talukdar, & Jack, 2010) أما مدينة بانكوك (Bangkok) في تايلاند، فقد شهدت تحولًا واضحًا للأنشطة التجارية إلى مناطق مثل راتشاد (Ratchada) وسوكومفيت(Sukhumvit) ، نتيجة تفاقم الكثافة السكانية ومشاكل النقل في وسط المدينة .(Douglass, 2000) وفي مدينة نيودلهي (New Delhi) عاصمة الهند، أصبحت ضواحي مثل غورغاون (Gurgaon) ونويدا (Noida) مناطق اقتصادية جديدة بفعل توفر البنية التحتية والتخطيط.(Dupont, 2007) كما شهدت ساو باولو (São Paulo) في البرازيل ظهور مراكز متعددة للنشاط الاقتصادي في الأطراف مثل مورومبي (Morumbi) وبيريتوبا (Pirituba) ضمن نمط عمراني متعدد النويات .(Caldeira, 2000)

وعلى الصعيد العربي، شهدت مدينة القاهرة تحولًا مشابهًا، حيث انتقلت العديد من المؤسسات من وسط المدينة إلى مناطق جديدة مثل القاهرة الجديدة، ومدينة السادس من أكتوبر بفعل سياسات التوسع العمراني والاستثمار العقاري الحديث (Sims, 2010) كما شهدت مدينة عمّانعاصمة الأردن توسعًا ملحوظًا للأنشطة الاقتصادية نحو مناطق جديدة نتيجة تحسن البنية التحتية وظهور أنماط استهلاكية جديدة لدى السكان.(Alnsour&Meaton, 2009)

تشير هذه الأمثلة العالمية والعربية إلى أن الانتقال الجغرافي للأنشطة الاقتصادية هو ظاهرة متكررة، تؤثر في بنية المدن ومراكزها التقليدية، وتعزز نشوء مراكز حضرية جديدة. وهو ما يجعل من دراسة هذه الظاهرة في محافظة الكرك –التي تشهد مدينتها القديمة تحولات مشابهة نحو مدنأخرى مثل *الثنية والمرج ومؤتة والمنشية* أمرًا حيويًا لفهم مستقبل توزيع النشاطات الاقتصادية في المدن الأردنية.

ولتحليل عوامل هذا التحول، تعتمد الدراسة على نظرية النمو متعدد النويات Multiple Nuclei Theory والتي وضعها تشاونسي هاريس (Chauncy D. Harris) وإدوارد أولمان(Edward L. Ullman) ، والتي ترى أن المدن لا تنمو حول نواة مركزية واحدة فقط، بل تتكوّن مع الزمن نوى ثانوية نتيجة لتفاعل عوامل اقتصادية واجتماعية (Harris & Ullman, 1945). , تنشأ هذه النوى بفعل تزايد الطلب على الخدمات والسلع المختلفة، والتحسّن في البنية التحتية، وانخفاض التكاليف مقارنة بالمركز.

وتؤكد دراسة دينغوبينغهام (Ding & Bingham, 2000)هذا التوجه، مشيرة إلى أن ارتفاع التكاليف وازدحام المراكز الحضرية تدفع المؤسسات إلى الانتقال نحو مناطق أكثر استقرارًا من حيث الخدمات وتكاليف التشغيل. وهذا ما ينعكس في مدينة الكرك، حيث توفر المناطق الجديدة بيئة عمرانية حديثة، ومساحات أوسع، وخدمات بنية تحتية أفضل.

كما بيّنت دراسة لووفوبارثلمي (Louf&Barthélemy, 2013)من خلال نموذج رياضي مبني على بيانات من عدد من المدن الأمريكية، أن النمو السكاني وزيادة الازدحام داخل النواة التقليدية يؤدّيان إلى ظهور مراكز ثقل جديدة، وهي ظاهرة تتسارع حينما لا يواكب التخطيط الحضري النمو الاقتصادي والسكاني المتزايد. وهذا ينطبق على مدينة الكرك، حيث أدّى الضغط على المدينة القديمة إلى إعادة تموضع النشاط الاقتصادي باتجاه المناطق المحيطة بها.

أما من ناحية سلوك المؤسسات الاقتصادية، فقد استخدم يانغ وإتيما (Yang &Ettema, 2014)نموذجًا قائمًا على بعض العوامل لمحاكاة كيفية اتخاذ المنشآت قراراتها بشأن التموضع الجغرافي. أظهرت النتائج أن المنشآت تسعى إلى تقليل تكاليف عمليات التشغيل وتجنّب التمركز الزائد، مما يجعل الأطراف الجاذبة أكثر ملاءمة للنمو. بالتالي، يُظهر السياق المحلي لمدينة الكرك تقاطعًا واضحًا مع الأطر النظرية، إذ تتكامل العوامل المكانية (البنية التحتية وتوفّر الأرضي)، والاقتصادية (الإيجارات والتكاليف)، والاجتماعية (الطلب السكاني والنمو العمراني)، في تشكيل أنماط جديدة من التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية. وتشير هذه الخلفية إلى أهمية تبني خطط حضرية مرنة تراعي التحول نحو التوزيع المتعدد النوى، وتعمل على تطوير النواة القديمة بدلًا من تهميشها.

ومن جانب آخر تتعدد العوامل التي تسهم في التحول المكاني للمنشآت الاقتصادية ، والتي يمكن تصنيفها إلى:

– العوامل الاقتصادية: تشمل ارتفاع تكاليف الإيجار، الضرائب، وتكاليف التشغيل في المواقع الأصلية، مما يدفع المنشآت للانتقال إلى مناطق ذات تكاليف أقل(Beaudry&Schifauerova, 2009) .

– العوامل السكانية والعمرانية: يتأثر التحول بتغيرات في الكثافة السكانية والتوسع العمراني، حيث تسعى المنشآت إلى الاقتراب من الأسواق الجديدة والمناطق ذات النمو السكاني المرتفع(Fujita &Thisse, 2002) .

– العوامل المكانية والجغرافية: تشمل توفر البنية التحتية، سهولة الوصول، وتوافر الخدمات، مما يجعل بعض المناطق أكثر جاذبية للأنشطة الاقتصادية.(Yang et al., 2012)

– العوامل التنظيمية والإدارية: تؤثر السياسات الحكومية، القوانين، والتخطيط الحضري في قرارات المنشآت بشأن مواقعها، حيث قد تسهم التسهيلات أو القيود التنظيمية في جذب أو دفع الأنشطة الاقتصادية (Beaudry&Schifauerova, 2009).

الدراسات السابقة وذات الصلة

نظراً لقلة الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة، والمتمثل في التعرف على تحليل عوامل التحول المكاني للمنشآت الاقتصادية في مدينة الكرك، تم التركيز على مراجعة الدراسات ذات الصلة التي ناقشت الموضوع، ومن أبرز هذه الدراسات ما يلي:

الدراسات العربية:

أجرى الشرمان (2021) دراسة بعنوان تحليل التغير في استخدامات الأرض التجارية في مدينة إربد .واعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها على المنهج التحليلي الكمي باستخدام بيانات مكانية وزمنية لتتبع التغير في مواقع النشاطات التجارية في المدينة خلال عقدين. وأظهرت نتائج الدراسة أن الزيادة في الإيجارات وتدهور البنية التحتية في مركز المدينة دفعا العديد من المنشآت للانتقال إلى أطراف إربد التي تتمتع ببنية عمرانية حديثة.

أما دراسة عبيد (2020) فجاءت بعنوان تحليل جغرافي للتحولات في الأنشطة الاقتصادية بمدينة النجف .واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مستندة إلى تقنيات نظم المعلومات الجغرافية لتحليل التغير المكاني للأنشطة الاقتصادية في المدينة. وأظهرت النتائج أن التوسع العمراني والنمو السكاني في مناطق حديثة دفعا المؤسسات الاقتصادية إلى مغادرة المركز التقليدي للمدينة نحو مناطق أكثر ملاءمة من حيث التخطيط والخدمات.

كما أجرى الزواهرة (2019) دراسة بعنوان التحليل المكاني للخدمات التجارية في مدينة الزرقاء .واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المكاني باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، وهدفت إلى تحليل التغير في أنماط التوزيع التجاري بالمدينة. وأظهرت النتائج أن المواقع الحديثة التي توفرت فيها بنية تحتية أفضل وخدمات مثل مواقف السيارات ساعدت في جذب الأنشطة التجارية بعيدًا عن وسط المدينة المكتظ.

كما تناولت دراسة عكوب (2016) توزيع الخدمات التجارية في مدينة نابلس ودورها في التنمية الحضرية .واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي بدعم من التحليل المكاني للخرائط، وهدفت إلى فهم ديناميكيات توزيع النشاطات التجارية في ظل التوسع العمراني. وأظهرت النتائج أن كثافة السكان والتوسع باتجاه مناطق جديدة أسهما في جذب المؤسسات التجارية بعيدًا عن المركز القديم للمدينة.

أما دراسة عبد الحميد (2015) فجاءت بعنوان الهجرة المكانية للأنشطة التجارية: حالة مدينة القاهرة .واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل التحولات التجارية في القاهرة الكبرى، وهدفت إلى تفسير أسباب انتقال المؤسسات التجارية نحو المدن الجديدة. وأظهرت النتائج أن ضعف التنظيم العمراني والاكتظاظ المروري في المركز، مقابل البنية التحتية الحديثة في المدن الجديدة، كان من أبرز عوامل الانتقال.

الدراسات الأجنبية:

دراسة يانغ، إتيماوفرينكن (Yang, Ettema, &Frenken, 2012) بعنوان "نمذجة ظهور الأنماط المكانية للنشاط الاقتصادي"، وهدفت إلى تحليل كيفية تشكّل التوزيع المكاني للأنشطة الاقتصادية داخل المدن، من خلال فهم تفاعل المنشآت مع العوامل الجغرافية والاقتصادية، اعتمدت الدراسة على نموذج المحاكاة (Agent-Based Model)لتحليل حركة وانتقال المنشآت الاقتصادية استنادًا إلى متغيرات مثل تكاليف النقل، القرب من السوق، المنافسة، والمجال العمراني. أظهرت النتائج أن المنشآت تميل إلى التركز في مواقع ذات مزايا تنافسية عالية، إلا أنها قد تنتقل إلى مواقع بديلة في حال تغيّر الظروف أو ارتفاع التكاليف. وأوصى الباحثون بضرورة دمج النماذج المكانية في خطط التخطيط الحضري لتوقع التحولات المستقبلية في توزيع المنشآت الاقتصادية على نحو يعزز من كفاءة التوسع العمراني والتنموي.

وأجرى الباحثان بودري وشفايروفا (Beaudry&Schifauerova, 2009) دراسة بعنوان "أثر البحث والتطوير والابتكار على الإنتاجية"، وقد هدفت إلى استكشاف العلاقة بين الابتكار والموقع الجغرافي للمنشآت الاقتصادية، مع التركيز على أثر السياسات العامة في دعم أو إعاقة انتقال هذه المنشآت إلى مواقع جديدة. اعتمدت الدراسة على مراجعة تحليلية شاملة لأكثر من 150 دراسة سابقة ذات صلة بالتحول الجغرافي والنمو الحضري، وخلصت إلى أن البنية التحتية الجيدة والدعم المؤسسي تلعب دورًا مهمًا في تحفيز المنشآت على مغادرة المراكز التقليدية والانتقال نحو مناطق نائية أو ناشئة. وقد أوصت الدراسة بضرورة اعتماد استراتيجيات تخطيط عمراني مرنة تأخذ بعين الاعتبار ديناميكية التحول الجغرافي، وبما يساهم في تخفيف الضغط على المراكز التقليدية وتعزيز التوازن التنموي بين المناطق.

أما دراسة فوجيتا وثيس (Fujita &Thisse, 2002) فجاءت بعنوان "اقتصاديات التكتل: المدن ومواقع الصناعة والنمو الإقليمي"، هدفت إلى تقديم تفسير نظري دقيق للآليات التي تؤدي إلى التركز أو التشتت المكاني للأنشطة الاقتصادية، سواء الصناعية أو الخدمية، في السياق الحضري. استخدم الباحثان نماذج رياضية واقتصادية لتحليل العلاقة بين تكاليف النقل، وفورات الحجم، وقوة السوق، وتأثيرها على الموقع الجغرافي للمنشآت. وأظهرت النتائج أن المنشآت تبدأ عادة في التمركز ضمن مراكز حضرية كبرى، إلا أنها تنجذب لاحقًا إلى مناطق طرفية أو ضواحي المدن نتيجة ارتفاع التكاليف أو ظهور مناطق جديدة ذات بيئة جاذبة. وأوصت الدراسة بأهمية توجيه السياسات الحضرية نحو دعم المناطق الهامشية وتشجيع الاستثمار فيها، بما يحقق توزيعًا مكانيًا أكثر عدالة وكفاءة للنشاط الاقتصادي.

وتناول الباحثان تشنغريدينغ وريتشارد بينغهام (Ding & Bingham, 2000)في دراستهما "ما بعد مدن الحافة: تفكيك توزيع الوظائف والتوسع الحضري" (Beyond Edge Cities: Job Decentralization and Urban

(Sprawl، ظاهرة التحول المكاني في توزيع الوظائف والمؤسسات الاقتصادية داخل المدن الأمريكية، مع التركيز على انتقال هذه الأنشطة من النواة الحضرية المركزية إلى الضواحي. تنطلق هذه الدراسة من ملاحظة التراجع التدريجي في الدور الاقتصادي للمدينة التقليدية، وظهور ما يُعرف بـــ"مدن الحافة"، وهي مناطق جديدة تستقطب الوظائف والمشروعات بعيدًا عن المركز.

اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على منهج وصفي تحليلي كمي، مستخدمَين بيانات من التعداد الاقتصادي الأمريكي، وبيانات التوظيف من ست مناطق حضرية كبرى، مثل ديترويت ودالاس وفينيكس، بهدف تحليل الاتجاهات المكانية في توزيع الوظائف خلال فترة زمنية تمتد لأكثر من عشرين عامًا. كما تم توظيف تقنيات التحليل المكاني ونظم المعلومات الجغرافية إلى جانب استخدام نماذج تحليل متعددة المتغيرات للكشف عن العوامل المؤثرة في هذه العملية.أظهرت نتائج الدراسة أن هناك مجموعة من العوامل الحاسمة التي تساهم في تفكك التمركز التقليدي للأنشطة الاقتصادية، من أبرز هذه العوامل: ارتفاع الضرائب في مراكز المدن، بالإضافة إلى تحسن البنية التحتية في مناطق الضواحي، خاصة من حيث النقل والاتصال. كما أشارت الدراسة إلى أن التغيرات في التوزيع السكاني، وارتفاع الطلب على السكن في الضواحي، شكّلت دافعًا إضافيًا للمؤسسات الاقتصادية للانتقال إلى مناطق أكثر قربًا من القاعدة السكانية الجديدة.

وسعى الباحثان جونغ هون يانغ وديك إتيما (Yang, &Ettema, 2014) في دراستهما الموسومة "نمذجة نشوء الأنماط المكانية للنشاط الاقتصادي" Modelling the Emergence of Spatial Patterns of Economic (Activity)،إلى فهم الكيفية التي تنشأ بها أنماط التوزيع المكاني للأنشطة الاقتصادية في البيئة الحضرية، من خلال محاكاة عوامل اتخاذ القرارات لدى المؤسسات في ظل عوامل الجذب والطرد، ولتحقيق هذا الهدف، اعتمد الباحثان على منهج النمذجة القائمة على العوامل Agent–Based Modeling وهو منهج يقوم على محاكاة سلوك الوحدات الفردية – في هذه الحالة، المؤسسات الاقتصادية – ضمن بيئة افتراضية، ويأخذ بعين الاعتبار تفاعل هذه الوحدات مع محيطها الحضري والاجتماعي. وقد تم بناء النموذج استنادًا إلى مجموعة من المعايير الواقعية التي تؤثر على قرارات الانتقال المكاني للمنشآت، مثل مستوى الإيجارات، الكثافة السكانية، توفر البنية التحتية، وسهولة الوصول إلى الأسواق. ولتدعيم النموذج بالبيانات الواقعية، استخدم الباحثان بيانات من مناطق حضرية متعددة في هولندا، باعتبارها بيئة مناسبة لدراسة التحولات المكانية الدقيقة ضمن نطاق حضري متطور. وقد تم إدخال هذه البيانات ضمن بيئة محاكاة رقمية تسمح بتتبع التغيرات المكانية في تموضع النشاط الاقتصادي بمرور الزمن، ومراقبة كيفية تفاعل المؤسسات مع بعضها ومع خصائص الحيز المكاني المحيط. أظهرت نتائج الدراسة أن المؤسسات الاقتصادية تميل إلى تجنب التمركز المفرط في مناطق محددة، ليس فقط بسبب ارتفاع الإيجارات، ولكن أيضًا بفعل البحث عن مواقع جديدة أقل ازدحامًا وأقل تكلفة، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسةبضرورة تصميم سياسات حضرية استباقية تدعم إعادة توزيع النشاط الاقتصادي بشكل متوازن، بدلًا من التركيز فقط على مراكز المدن أو المشاريع الكبرى.

وتناول الباحثان ريمي لووف ومارك بارثلمي(Louf&Barthélem, 2013)مسألة انتقال المدن من نمط النواة الأحادية التقليدية إلى نمط متعدد النويات الحضرية،وقد جاءت دراستهما بعنوان "نمذجة التحول إلى النمط العمراني متعدد المراكز كمساهمة علمية في فهم العمليات التي تتحكم في تطور الهيكل المكاني للمدن الحديثة، خاصة في ظل الضغوط السكانية والمكانية المتزايدة، وقد اعتمدت الدراسة على نموذج رياضي نظري مستند إلى قوانين النقل والازدحام، حيث قام الباحثان بتطوير معادلات تحاكي تأثير تزايد عدد السكان على التوزيع المكاني للأنشطة الاقتصادية، وتم دعم هذا النموذج من خلال تحليل بيانات واقعية من عدد من المدن الأمريكية، كما تم استخدم منهج المحاكاة الفيزيائية Physical Simulation Modelingلفهم سلوك التمدد الحضري تحت تأثير الضغط السكاني والنقل، حيث تمت دراسة العلاقة بين حجم المدينة وعدد النويات الاقتصادية النشطة فيها. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الازدحام المروري والبنية التحتية المحدودة في مركز المدينة التقليدي يؤديان – مع تزايد السكان والأنشطة – إلى ما يُشبه "ضغط طرد مركزي" يدفع بالأنشطة الاقتصادية إلى التوزع في مراكز جديدة داخل النسيج الحضري، مما يؤدي إلى ظهور نويات عمرانية جديدة قادرة على استيعاب الطلب المتزايد، وتقديم وظائف اقتصادية وخدمية خارج النواة الأصلية.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

يتضح من عرض الدراسات السابقة أنها قدمت تحليلاً معمقًا للتحولات المكانية في توزيع الأنشطة الاقتصادية ضمن عدد من المجتمعات الحضرية، مستخدمة نماذج نظرية ومحاكاة رقمية لفهم العوامل المؤثرة في اتخاذ المنشآت قرارات الانتقال، مثل تكاليف النقل، والمنافسة، والبنية التحتية، والنمو السكاني، غير أنها ركزت غالبًا على بيئات حضرية كبرى في دول متقدمة، وتناولت الظاهرة من منظور كلي أو نمطي بعيد عن الواقع المحلي للمجتمعات النامية. وفي المقابل، تميزت الدراسة الحالية بمعالجة الظاهرة ذاتها من خلال تحليل ميداني مباشر في سياق جغرافي محدد – محافظة الكرك في الأردن – بما يعكس خصوصية التفاعل بين العوامل الاقتصادية والتنظيمية والعمرانية في بيئة ذات طبيعة تاريخية وتنموية مختلفة، ويقدّم بذلك إضافة نوعية على مستوى الفهم التطبيقي المحلي لأنماط التغير المكاني في النشاط الاقتصادي.

المنهجية والتصميم

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب المسح الاجتماعي بالعينة لتحقيق أهدافها، حيث تم استخدام هذا المنهج لتحليل العوامل المؤدية للتحولالمكاني للمنشآت الاقتصادية في مدينة الكرك إلى المناطق الأخرى في المحافظة، بالاعتماد على البيانات التي تم استخلاصها من تطبيق أداة الدراسة على أفرادعينة الدراسة وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية، تم استخدام برامج نظم المعلومات الجغرافية GIS في هذه الدراسة لتحليل التحولات المكانية للأنشطة الاقتصادية في مدينة الكرك. من خلال هذه التقنية، تم تصميم خرائط توضح كيفية انتقال الأنشطة من وسط المدينة إلى المناطق المجاورة، مما ساعد في تحليل النظرية المكانية بشكل دقيق.

مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من أصحاب المنشآت الاقتصادية بكافة مجالاتها ومستوياتها في مدينة الكرك والبالغ عددهم الإجمالي نحو 365 صاحب منشأة (غرفة تجارة محافظة الكرك، 2025)، وتم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية قصدية من أصحاب المنشآت التجارية والخدمية الذين قاموا بنقل منشآتهم الاقتصادية من مدينة الكرك، وكذلك من الذين أبدو رغبتهم في انتقال منشآتهم وأعمالهم الاقتصادية والخدمية لأماكن أخرى في المحافظة،حيث تم توزيع عينة الدراسة الميدانية" استمارة الاستبيان" على (200) صاحب منشأة، وبعد انتهاء فترة التطبيق التي استمرت (6) أسابيع، تم استلام (192) إستبانة، وبعد مراجعتها تبين أن (6) منها غير مكتملة البيانات وتم استثنائها من عملية التحليل الإحصائي، وبذلك بلغ العدد النهائي لأفراد عينة الدراسة الميدانية (186) مبحوث،ويُعتبر هذا العدد عينة ممثلة لمجتمع الدراسة، وذلك وفقًا لجدول المعاينة الإحصائية لكريجسيومورجان.(Krejcie and Morgan, 1970) ويوضح جدول (3) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفقاً لعدد من خصائصهم العملية.

جدول (3)
الخصائص العملية لأفراد عينة الدراسة.

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة (%)
النوع الاقتصادي للمنشأة	تجاري (تجزئة، جملة)	25	13.44
	خدمية (مطعم، صيدلية، عيادة طبية، ...)	87	46.77
	صناعات صغيرة، حرف، صيانة عام،	38	20.43
	أخرى	36	19.35
	المجموع	186	100
عدد سنوات ممارسة النشاط الاقتصادي للمنشأة	أقل من 10 سنوات	41	22.04
	10 سنوات وأكثر	145	77.96
	المجموع	186	100
الموقع الحالي للمنشأة	مدينة الكرك	134	72.04
	خارج مدينة الكرك	52	27.96
	المجموع	186	100

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على الدراسة الميدانية، 2025م.

يوضح جدول (3) أن أكبر نسبة من المنشآت الاقتصادية التي شملتها الدراسة كانت من النوع الخدمي مثل المطاعم، الصيدليات، العيادات الطبية، حيث شكّلت هذه الفئة ما نسبته 46.77 % من إجمالي العينة، وهو ما يعكس الطابع الخدمي الغالب على النشاط الاقتصادي في مدينة الكرك. في المقابل، جاءت المنشآت التجارية (تجزئة وجملة) بنسبة أقل بلغت 13.44%، مما يشير إلى تراجع نسبي في النشاط التجاري التقليدي، أو قلة تمثيله في العينة، أما المنشآت الصغيرة الحرفية والصناعية فشكّلت ما نسبته 20.43 % ، فيما شكّلت فئة "أخرى" (والتي قد تشمل مؤسسات غير مصنفة أو متعددة النشاطات) ما نسبته 19.35 %، وهو توزيع متنوع يدل على شمولية العينة لمختلف أشكال النشاط الاقتصادي.

وبخصوص مدة ممارسة النشاط الاقتصادي، تُظهر البيانات أن الغالبية العظمى من أصحاب المنشآت (77.96%) لديهم خبرة تفوق عشر سنوات، وهو مؤشر على رسوخ هذه الأنشطة ومكانتها المستقرة ضمن البيئة الاقتصادية في الكرك، كما يمكن أن يعكس إدراكًا متقدمًا لدى أصحاب هذه المنشآت تجاه العوامل المؤثرة في قرار الانتقال أو الاستقرار.أما فيما يتعلق بالموقع الحالي للمنشآت، فتُظهر الأرقام أن نسبة 72.04 % من المنشآت ما تزال تعمل داخل مدينة الكرك، بينما انتقل 27.96 % منها إلى مواقع خارج المدينة. وتُعد هذه النسبة الأخيرة دالة على وجود تحوّل نسبي نحو الضواحي أو مناطق أخرى في المحافظة، وهو ما يتماشى مع أهداف الدراسة في تحليل عوامل التحول الجغرافي للأنشطة الاقتصادية من المدينة إلى مناطق النمو الجديدة مثل مؤتة والثنيةوالمنشية والمرج.

أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، وتم تطويرها وفقاً لعدة خطوات منهجية على النحو التالي:

1) تم إعداد النسخة الأولية من الاستبانة من خلال تحديد الفقرات وتصنيفها ضمن المجالات المحددة، وذلك بالاستناد إلى الدراسات السابقة، والمراجع العلمية ذات الصلة، والإطار النظري للدراسة.
2) عُرضت الأداة على لجنة من المحكمين تضم مجموعة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، بهدف التحقق من مدى ملاءمة الفقرات لتحقيق أهداف الدراسة، وضمان دقة الصياغة، ووضوح المحتوى، وتناسق الفقرات.
3) بناءً على ملاحظات المحكمين، تم إجراء التعديلات اللازمة على الاستبانة، حيث تم حذف (7) فقرات وإعادة صياغة (5) فقرات قبل اعتمادها بصيغتها النهائية.
4) تم تحديد خيارات الإجابة وفق تدريجليكرت الخماسي، حيث مُنحت الإجابة "بدرجة كبيرة جداً" (5) درجات، و"بدرجة كبيرة" (4) درجات، و"بدرجة متوسطة" (3) درجات، و"بدرجة قليلة" (2) درجة، و"بدرجة قليلة جداً" (1) درجة. كما

تم تصنيف مستويات التقدير إلى ثلاثة مستويات: مرتفع، متوسط، ومنخفض، استناداً إلى معادلة التصحيح المعتمدة في الدراسة.

طول الفئة = (القيمة الأعلى للإجابة على الفقرة – القيمة الأدنى للإجابة على الفقرة) / عدد الخيارات

طول الفئة = (5–1) / 3= 1.33 ، إضافة طول الفئة لبداية المقياس، وعليه يتم قياس المستوى ، بالشكل التالي:

أ. مستوى منخفض: اقل من أو يساوي (2.33).

ب. مستوى متوسط: أكبر من أو يساوي (2.34) إلى اقل من أو يساوي (3.67).

جـ. تأثير مرتفع: أكبر من أو تساوي (3.68) إلى (5).

وقد تكونت أداة الدراسة بشكلها النهائي من الأجزاء الرئيسة التالية:

الجزء الأول: ويشتمل على البيانات والمعلومات العملية في المنشآت الاقتصادية لأفراد عينة الدراسة، والتي شملت متغيرات (النوع الاقتصادي للمنشأة، عدد سنوات ممارسة النشاط الاقتصادي، الموقع الحالي للمنشأة).

الجزء الثاني: وتضمن على (24) فقره، والتي توزعت على (4) مجالات رئيسة وبالتساوي، والتي تقيس مستوى الإجابة عن أسئلة الدراسة والمتعلقة بقياس العوامل المؤدية لتحوللأنشطة الاقتصادية من مدينة الكرك إلى مناطق أخرى داخل المحافظة.

صدق البناء (الاتساق الداخلي)

تم التأكد من الاتساق الداخلي لأداة الدراسة باستخدام معامل ارتباط التوافق بين درجة الفقرة الواحدة والدرجة الكلية للمحور الذي يتضمنها، وقد تم الاعتماد على بيانات العينة الاستطلاعية المكونة من (30) فرد من مجتمع الدراسة، والتي تم اختيارها عشوائياً من مجتمع الدراسة،وجدول (4) يوضح هذه النتائج

جدول (4)
معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية لمجالات أداة الدراسة

العوامل الاقتصادية		العوامل السكانية والعمرانية		العوامل الإدارية والتنظيمية		العوامل المكانية والخدمية الداعمة	
رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	**0.77	7	**0.79	13	**0.78	19	**0.75
2	**0.82	8	**0.77	14	**0.74	20	**0.73
3	**0.75	9	**0.84	15	**0.73	21	**0.79
4	**0.79	10	**0.72	16	**0.86	22	**0.81
5	**0.78	11	**0.75	17	**0.74	23	**0.67
6	**0.75	12	**0.66	18	**0.77	24	**0.83

**** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01).**

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على تحليل بيانات العينة الاستطلاعية باستخدام معامل الارتباط، 2025م.

تشير نتائج جدول (4) إلى أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، حيث أظهرت جميع الفقرات معاملات ارتباط موجبة ودالة إحصائيًا عند مستوى (0.01) مع الدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه، وقد تراوحت هذه المعاملات بين 0.66 و0.86، وهو ما يعكس اتساقًا داخليًا قويًا بين الفقرات ومجالاتها الأربعة (العوامل الاقتصادية، السكانية والعمرانية، الإدارية والتنظيمية، المكانية والخدمية الداعمة)، مما يدل على أن كل مجال يقيس بفعالية البعد المفترض له، ويعزز من موثوقية الأداة وقدرتها على قياس العوامل المؤدية إلى التحول الجغرافي للأنشطة الاقتصادية من وسط مدينة الكرك إلى مناطق أخرى داخل المحافظة.

ثبات أداة الدراسة:

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة من خلال أسلوب الاتساق الداخلي باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، حيث تم تطبيق هذا الاختبار على عينة الدراسة الاستطلاعية، وأظهرت نتائج معاملات الثبات للمجالات المختلفة لأداة الدراسة مستويات مرتفعة من الثبات، كما هو مبين في جدول (5).

جدول (5)
معامل الثبات (كرونباخ الفا) للمحاور والدرجة الكلية لأداة الدراسة

المجالات	عدد الفقرات	معامل الثبات(كرونباخ ألفا)
العوامل الاقتصادية	6	0.901
العوامل السكانية والعمرانية	6	0.894
العوامل الإدارية والتنظيمية	6	0.863
العوامل المكانية والخدمية الداعمة	6	0.885
الأداة ككل	24	0.947

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد عل اختبار الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا للعينة الاستطلاعية،2025م.

يتضح منجدول (5) أن أداة الدراسة قد حققت مستوى مرتفعًا من الثبات في جميع محاورها، إذ بلغ معامل الثبات الكلي (كرونباخ ألفا) للأداة ككل (0.947)، وهي قيمة تشير إلى درجة عالية من الاتساق الداخلي بين فقرات الأداة. كما تراوحت معاملات الثبات للمجالات الفرعية بين (0.863) للعوامل الإدارية والتنظيمية و(0.901) للعوامل الاقتصادية، ما يؤكد أن جميع محاور الأداة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، ويعزز من صلاحية استخدامها في القياس والبحث.

عرض نتائج أسئلة الدراسة:

تم في هذا الجزء من الدراسة تقديم إجابات على أسئلة الدراسة استنادًا إلى النتائج الإحصائية الوصفية والتحليلية المستخلصة من إجابات أفراد عينة الدراسة على محاور وفقرات أداة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

نتائج الدراسة

السؤال الرئيس: ما العوامل المؤدية للتحول المكانيللأنشطة الاقتصادية من مدينة الكرك إلى المناطق الأخرى في محافظة الكرك؟

تم تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب حسب الأهمية لكل فقرة من فقرات الاستبانة، وذلك للكشف عن مدى تأثير كل عامل من العوامل المدروسة (الاقتصادية، السكانية والعمرانية، الإدارية والتنظيمية، والمكانية والخدمية الداعمة) على قرار التحول والانتقالالمكانيللمنشآت الاقتصادية. وقد تم ترتيب النتائج تنازليًا بحسب درجة الأهمية التي أولاها أصحاب المنشآت لهذه العوامل، كما هو موضح في جدول (6).

جدول (6)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لإجابات عينة الدراسة نحوالعوامل المؤدية للتحول المكانيللأنشطة الاقتصادية من مدينة الكرك.

رقم المجال	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	المستوى
1	العوامل الاقتصادية	4.087	0.59	1	مرتفع
2	العوامل السكانية والعمرانية	3.790	0.69	2	مرتفع
3	العوامل الإدارية والتنظيمية	3.674	0.72	3	متوسط
4	العوامل المكانية والخدمية الداعمة	3.632	0.62	4	متوسط
-	**المستوى العام للعوامل المؤدية للتحول المكانيللأنشطة الاقتصادية من مدينة الكرك**	**3.796**	**0.66**	-	**مرتفع**

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على الدراسة الميدانية، 2025م.

في ضوء نتائج جدول (6)، يظهر أن العوامل الاقتصادية جاءت في المرتبة الأولى من حيث الأهمية المؤثرة في التحول المكانيللأنشطة الاقتصادية من مدينة الكرك إلى مناطق أخرى، بمتوسط حسابي مرتفع بلغ (4.087) وانحراف معياري (0.59)، مما يشير إلى إجماع كبير بين أفراد العينة على الدور البارز للضغوط الاقتصادية مثل ارتفاع الإيجارات وتكاليف التشغيل وضعف العوائد الاستثمارية في المدينة القديمة، وهو ما دفع العديد من أصحاب المنشآت إلى البحث عن مواقع بديلة أكثر جدوى وربحية.

وفي المرتبة الثانية جاءت العوامل السكانية والعمرانية بمتوسط حسابي بلغ (3.790) وانحراف معياري (0.69)، وهي عوامل ترتبط بنمو الكثافة السكانية في المناطق الحديثة مثل مؤتة والمرج والثنية والمنشية، والتوسع العمراني الذي جعل هذه المناطق أكثر جاذبية للأنشطة التجارية والخدمية.

أما العوامل الإدارية والتنظيمية فقد احتلت المرتبة الثالثة بمتوسط (3.674)، وهو متوسط يميل إلى المستوى المتوسط، مما يدل على وجود بعض المعوقات المرتبطة بالإجراءات والتخطيط والتنظيم في المدينة القديمة، إلا أن تأثيرها كان أقل نسبيًا مقارنة بالعوامل الاقتصادية والسكانية.

وأخيرًا، جاءت العوامل المكانية والخدمية الداعمة في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3.632) وانحراف معياري (0.62)، وهو ما يشير إلى دور نسبي لهذه العوامل مثل سهولة الوصول، توفر مواقف السيارات، وتحسينات البنية التحتية، في التأثير على قرارات الانتقال، وإن كانت بدرجة أقل من العوامل الأخرى.

وبالنظر إلى المتوسط العام لكافة المجالات، الذي بلغ (3.796) بمستوى مرتفع، فإن النتائج تؤكد أن هناك مجموعة من العوامل المتداخلة التي تساهم في انتقال المنشآت، غير أن العامل الاقتصادي يظل هو الأكثر أهمية في اتخاذ هذا القرار، ويعكس حاجة صانعي القرار المحليين إلى مراجعة السياسات الاقتصادية والتنموية داخل مركز المدينة للحفاظ على حيويتها الاقتصادية والاجتماعية.

وفيما يلي عرض لإجابات أفراد عينة الدراسة على الأسئلة الفرعية، وبالشكل التالي:

السؤال الفرعي الأول: ما العوامل الاقتصادية المؤدية للتحول المكاني للأنشطة الاقتصادية من مدينة الكرك إلى المناطق الأخرى داخل وخارج محافظة الكرك؟

للإجابة عن السؤال الفرعي الأول: تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب حسب الأهمية لإجابات عينة الدراسة نحو فقرات المجال الأول والمتعلق بقياس العوامل الاقتصادية المؤدية للتحول المكاني للأنشطة الاقتصادية من مدينة الكرك إلى المناطق الأخرى داخل وخارج محافظة الكرك، وترتيبها تنازليا حسب الأهمية، في جدول (7).

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب ومستوى الاستجابة نحو العوامل الاقتصادية المؤدية للتحول المكاني للأنشطة الاقتصادية من مدينة الكرك إلى المناطق الأخرى داخل وخارج محافظة الكرك.

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	المستوى
1	انخفاض الأرباح في وسط الكرك دفعني للتفكير في الموقع الجديد.	4.344	0.94	1	مرتفع
2	العوائد الاستثمارية في المناطق الجديدة أفضل من المدينة القديمة.	4.247	0.82	2	مرتفع
3	ضعف الحركة السياحية في الكرك القديمة أسهم في تراجع الحركة التجارية.	4.106	0.85	3	مرتفع
4	ارتفاع إيجارات المحلات في الكرك القديمة كان سببًا في انتقالي.	4.034	0.88	4	مرتفع
5	تكاليف التشغيل والصيانة أقل في الموقع الجديد مقارنة بالكرك.	3.922	0.99	5	مرتفع

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	المستوى
6	الرسوم والضرائب المرتفعة في الكرك القديمة أثرت على استمرارية منشأتي.	3.870	0.87	6	مرتفع
-	**المستوى العام للعوامل الاقتصادية المؤدية للتحول المكاني للأنشطة الاقتصادية من مدينة الكرك**	**4.087**	**0.59**	-	**مرتفع**

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على الدراسة الميدانية، 2025م.

تشير نتائج جدول (7) إلى أن العوامل الاقتصادية تلعب دورًا محوريًا في تفسير تحول الأنشطة الاقتصادية من مدينة الكرك إلى المناطق الأخرى داخل وخارج المحافظة، حيث جاء المتوسط العام لهذا المجال (4.087) مع انحراف معياري (0.59)، وهو ما يعكس مستوى استجابة مرتفعًا من قبل أفراد العينة، ويدل على إدراكهم القوي لتأثير هذه العوامل في قراراتهم الاستثمارية.

وقد تصدرت فقرة "انخفاض الأرباح في وسط الكرك دفعني للتفكير في الموقع الجديد "المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.344) وانحراف معياري (0.94)، مما يشير إلى أن تراجع العائد المالي في المركز القديم للمدينة يُعد الدافع الأقوى نحو التحول ، وهو ما يعكس تحولات في الجدوى الاقتصادية للموقع القديم نتيجة لتغيرات في الطلب أو ضعف النشاط التجاري العام.

في المرتبة الثانية، جاءت فقرة "العوائد الاستثمارية في المناطق الجديدة أفضل من المدينة القديمة "بمتوسط (4.247)، الأمر الذي يؤكد أن المقارنة بين الفرص الاستثمارية كانت تميل بوضوح لصالح المناطق الجديدة مثل مؤتة والثنية، حيث تتوفر بيئة أكثر دعمًا للاستثمار.أما العامل الثالث"ضعف الحركة السياحية في الكرك القديمة أسهم في تراجع الحركة التجارية"، فقد حصل على متوسط (4.106)، وهو ما يبرز أثر التراجع في السياحة الداخلية على السوق المحلي، ويعكس أهمية السياحة كمصدر لتنشيط الأعمال التجارية في مدينة تاريخية مثل الكرك.وجاء ارتفاع الإيجارات في المرتبة الرابعة بمتوسط (4.034)، تليه تكاليف التشغيل والصيانة في المرتبة الخامسة بمتوسط (3.922)، ما يشير إلى عبء التكاليف التشغيلية المرتفعة كعامل اقتصادي مهم في اتخاذ قرار الانتقال، حيث تمثل هذه التكاليف تحديًا أمام استدامة الأعمال في المدينة القديمة.

أما الرسوم والضرائب المرتفعة فجاءت في المرتبة السادسة بمتوسط (3.870)، ما يدل على أن العوائق المالية التي تفرضها الجهات التنظيمية المحلية تُسهم بدورها في إضعاف تنافسية مركز المدينة القديم مقارنة بالمناطق الحديثة.

بصورة عامة، تعكس هذه النتائج أن التحول المكاني للمنشآت الاقتصادية من مركز مدينة الكرك إلى مناطق أخرى يُعد تحولًا اقتصاديًا مدفوعًا بضعف الجدوى الاستثمارية في المدينة القديمة وارتفاع تكاليف التشغيل فيها، في مقابل جاذبية المناطق الجديدة التي تقدم بيئة استثمارية أكثر ملاءمة واستقرارًا .وتبرز الحاجة هنا إلى تدخلات تنموية وإصلاحات اقتصادية محلية للحفاظ على حيوية المركز التجاري التقليدي للمدينة.

السؤال الفرعي الثاني: ما العوامل السكانية والعمرانية المؤدية للتحول المكاني للأنشطة الاقتصادية من مدينة الكرك إلى المناطق الأخرى داخل وخارج محافظة الكرك؟

للإجابة عن السؤال الفرعي الثاني: تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب حسب الأهمية لإجابات عينة الدراسة نحو فقرات المجال الثاني من أداة الدراسة والمتعلق بقياس العوامل السكانية والعمرانية المؤدية للتحول المكاني للأنشطة الاقتصادية من مدينة الكرك إلى المناطق الأخرى داخل وخارج محافظة الكرك، وترتيبها تنازليا حسب الأهمية، في جدول (8).

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب ومستوى الاستجابة نحو العوامل السكانية والعمرانية المؤدية للتحول المكاني للأنشطة الاقتصادية من مدينة الكرك إلى المناطق الأخرى داخل وخارج محافظة الكرك.

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	المستوى
7	الازدحام وضيق الشوارع في الكرك القديمة أثرا على طبيعة عملي.	4.001	0.83	1	مرتفع
8	التوسع العمراني في مؤتة والثنية والمنشية والمرج جعلها أكثر جذبًا للاستثمار.	3.929	0.93	2	مرتفع
9	تزايد الكثافة السكانية في المناطق الحديثة شجعني على الانتقال.	3.909	1.04	3	مرتفع
10	الطلب على السلع والخدمات كان أكبر في الموقع الجديد.	3.716	1.02	4	مرتفع
11	البنية التحتية في المناطق الجديدة أفضل من تلك في مدينة الكرك.	3.647	1.02	5	متوسط
12	قرب الموقع الجديد من التجمعات السكنية الكبيرة ساعد في زيادة الأرباح والعوائد.	3.535	0.91	6	متوسط
-	**المستوى العام للعوامل السكانية والعمرانية المؤدية للتحول المكاني للأنشطة الاقتصادية من مدينة الكرك**	3.790	0.69	-	**مرتفع**

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على الدراسة الميدانية، 2025م.

تشير نتائج جدول (8) إلى أن العوامل السكانية والعمرانية تُعد من المحددات المؤثرة في تحول الأنشطة الاقتصادية من مدينة الكرك إلى مناطق أخرى داخل وخارج المحافظة، حيث بلغ المتوسط العام لهذا المجال (3.790) مع انحراف معياري (0.69)، وهو ما يدل على مستوى استجابة مرتفع من قبل أفراد العينة تجاه أهمية هذه العوامل في قرارات التحول.

وقد جاءت فقرة "الازدحام وضيق الشوارع في الكرك القديمة أثرا على طبيعة عملي "في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.001) وانحراف معياري (0.83)، ما يشير إلى أن البيئة الحضرية غير الملائمة في وسط المدينة القديمة، خاصة من حيث ضيق الشوارع والاختناقات المرورية، كانت من أبرز العوامل الطاردة التي دفعت أصحاب المنشآت للبحث عن مواقع أكثر ملاءمة للعمل.

وفي المرتبة الثانية، جاءت فقرة "التوسع العمراني في مؤتة والثنية والمنشية والمرج جعلها أكثر جذبًا للاستثمار " بمتوسط (3.929)، مما يعكس إدراكًا واضحًا من قبل المستثمرين لأثر التوسع الحضري المنظم في تعزيز فرص الاستثمار، عبر توفير بيئات حديثة ومتطورة تحتضن الأنشطة الاقتصادية.

أما الفقرة "تزايد الكثافة السكانية في المناطق الحديثة شجعني على الانتقال "فقد حصلت على متوسط (3.909)، مما يشير إلى أن النمو السكاني في المناطق الجديدة يشكل حافزًا مهمًا لأصحاب المنشآت الذين يسعون إلى الاقتراب من قاعدة مستهلكين أوسع وأكثر نشاطًا.

وجاءت فقرة "الطلب على السلع والخدمات كان أكبر في الموقع الجديد "في المرتبة الرابعة بمتوسط (3.716)، وهو ما يعكس تغير أنماط الاستهلاك السكاني وميل السوق نحو المناطق الجديدة التي أصبحت أكثر ديناميكية وحيوية.

فيما احتلت فقرة "البنية التحتية في المناطق الجديدة أفضل من تلك في وسط مدينة الكرك "المرتبة الخامسة بمتوسط (3.647)، الأمر الذي يدل على الأثر الإيجابي للبنية التحتية الحديثة – من طرق، وخدمات، ومرافق – في جذب الأنشطة الاقتصادية.

أما الفقرة "قرب الموقع الجديد من التجمعات السكنية ساعد في زيادة الربح "فقد جاءت في المرتبة السادسة بمتوسط (3.535)، وبمستوى متوسط ما يؤكد أهمية الارتباط الجغرافي بين الموقع التجاري والمجتمعات السكنية في تعزيز الأداء الاقتصادي للمنشآت.

بصورة عامة، توضح هذه النتائج أن العوامل السكانية والعمرانية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بموقع المنشأة وفاعلية أدائها، حيث يبحث أصحاب المنشآت عن مواقع تتوفر فيها بيئة حضرية مناسبة، وتوسع عمراني حديث، وكثافة سكانية تدعم النشاط الاقتصادي. وتعكس النتائج حاجة وسط مدينة الكرك إلى تحديث البنية العمرانية والتنظيمية لجعلها أكثر جاذبية واستيعابًا للأنشطة الحديثة.

السؤال الفرعي الثالث: ما العوامل الإدارية والتنظيميةالمؤدية للتحول المكاني للأنشطة الاقتصادية من مدينة الكرك إلى المناطق الأخرى في محافظة الكرك؟

للإجابة عن السؤال الفرعي الثالث، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب حسب الأهمية لإجابات عينة الدراسة نحو فقرات المجال الثالث والمتعلق بقياس العوامل الإدارية والتنظيميةالمؤدية للتحول المكاني للأنشطة الاقتصادية من مدينة الكرك إلى المناطق الأخرى في محافظة الكرك، وترتيبها تنازليا حسب الأهمية، في جدول(9).

جدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب ومستوى الاستجابة نحو العوامل الإدارية والتنظيميةالمؤدية للتحول المكاني للأنشطة الاقتصادية من مدينة الكرك إلى المناطق الأخرى في محافظة الكرك.

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	المستوى
13	أعتقد أن إجراءات الترخيص والمعاملات الإدارية أسهل في الموقع الجديد.	3.954	0.87	1	مرتفع
14	ضعف التنظيم البلدي في الكرك القديمة يعيق من تطورعملي.	3.862	0.98	2	مرتفع
15	أرى أن قلة الدعم من الجهات الرسمية في الكرك يسهم في قراري بالانتقال.	3.654	1.09	3	متوسط
16	التخطيط في المناطق الجديدة يتناسب أكثر مع طبيعة نشاطي الاقتصادي.	3.601	1.07	4	متوسط
17	وجود محفزات استثمارية في مؤتة والثنية والمرج والمنشية كان له أثر إيجابي على قراراي في الانتقال.	3.549	1.07	5	متوسط
18	التخبط في القرارات التنظيمية أثر على استقراري المهني في الكرك القديمة.	3.405	0.96	6	متوسط
-	**المستوى العام للعوامل الإدارية والتنظيميةالمؤدية للتحول المكاني للأنشطة الاقتصادية من مدينة الكرك**	3.674	0.72	–	متوسط

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على الدراسة الميدانية، 2025م.

تشير نتائج جدول (9) إلى أن العوامل الإدارية والتنظيمية تمثل أحد المؤثرات المهمة، وإن كانتبدرجة أقل مقارنة بالعوامل الأخرى، في دفع أصحاب المنشآت الاقتصادية إلى التحول من مدينة الكرك إلى مناطق أخرى داخل المحافظة. إذ بلغ المتوسط العام لهذا المجال (3.674) بانحراف معياري (0.72)، وهو ما يعكس مستوى استجابة متوسطًا يميل إلى الارتفاع، ما يعني أن هذه العوامل تلعب دورًا معتبرًا في اتخاذ قرار التحول، لكنها ليست العامل الحاسم الأول.

وقد جاءت في المرتبة الأولى الفقرة "أعتقد أن إجراءات الترخيص والمعاملات الإدارية أسهل في الموقع الجديد " بمتوسط حسابي (3.954) وانحراف معياري (0.87)، وهو ما يشير إلى أن بساطة الإجراءات الإدارية وسرعتها في المناطق البديلة شكّلت حافزًا مهمًا لدى أصحاب المنشآت للتحول، في مقابل ما يبدو من تعقيد وتباطؤ في المعاملات في وسط مدينة الكرك.

تلتها الفقرة "ضعف التنظيم البلدي في الكرك القديمة يعيق من تطور عملي "بمتوسط (3.862)، ما يعكس تقييماً سلبياً لأداء الأجهزة البلدية والتنظيمية في المدينة القديمة، خاصة فيما يتعلق بدعم التطور التجاري والخدمي. هذا الضعف الإداري ربما أسهم في انكماش البيئة الاستثمارية، ودفع أصحاب المشاريع للبحث عن بيئات تنظيمية أكثر مرونة.

أما الفقرة "قلة الدعم من الجهات الرسمية في الكرك يسهم في قراري بالانتقال "فقد سجلت متوسطًا (3.654)، في المرتبة الثالثة، مما يدل على شعور بالإحباط من ضعف الحوافز والدعم المؤسسي الموجه للمنشآت العاملة في المدينة.

وفي المرتبة الرابعة، جاءت فقرة "التخطيط في المناطق الجديدة يتناسب أكثر مع طبيعة نشاطي الاقتصادي " بمتوسط (3.601)، ما يدل على أهمية التخطيط الحضري الجيد في المناطق الجديدة، ومدى توافقه مع احتياجات أصحاب المنشآت، سواء من حيث التوزيع المكاني أو البنية التحتية الملائمة.أما فقرة "وجود محفزات استثمارية في مؤتة والثنية والمرج والمنشية كان له أثر إيجابي على قراري في الانتقال "فقد جاءت في المرتبة الخامسة بمتوسط (3.549)، وهو ما يشير إلى أن العوامل التحفيزية – وإن لم تكن بالغة التأثير – كان لها دور ملموس في جذب الأنشطة الاقتصادية إلى هذه المناطق.وأخيرًا، جاءت الفقرة "التخبط في القرارات التنظيمية أثر على استقراري المهني في الكرك القديمة "في المرتبة السادسة بمتوسط (3.405)، مما يكشف عن وجود شعور بعدم وضوح السياسات أو تناقضها، وتأثير ذلك على استقرار الأعمال.

بوجه عام، توضح النتائج أن العوامل الإدارية والتنظيمية، رغم كونها ليست الأعلى أهمية، إلا أنها تشكل أحد المحاور الأساسية التي تؤثر في البيئة الاستثمارية في مدينة الكرك.ومن هنا تبرز الحاجة إلى إعادة هيكلة العمل الإداري، وتطوير آليات الترخيص، وتعزيز كفاءة التنظيم البلدي في المدينة، لضمان بيئة أعمال أكثر استقرارًا وجاذبية، ومنافسة للمناطق الأخرى.

السؤال الفرعي الرابع: ما العوامل المكانية والخدمية الداعمةالمؤدية للتحول المكاني للأنشطة الاقتصادية من مدينة الكرك إلى المناطق الأخرى في محافظة الكرك؟

للإجابة عن السؤال الفرعي الرابع: تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب حسب الأهمية لإجابات عينة الدراسة نحو فقرات المجال الرابع والمتعلق بقياس العوامل المكانية والخدمية الداعمةالمؤدية للتحول المكاني للأنشطة الاقتصادية من مدينة الكرك إلى المناطق الأخرى في محافظة الكرك، وترتيبها تنازليا حسب الأهمية، في جدول(10).

جدول (10)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب ومستوى الاستجابة نحو العوامل المكانية والخدمية الداعمةالمؤديةللتحول المكاني للأنشطة الاقتصادية من مدينة الكرك إلى المناطق الأخرى في محافظة الكرك.

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	المستوى
19	الوصول إلى الموقع الجديد أسهل للعملاء والموردين.	3.869	0.89	1	مرتفع
20	شبكة الطرق في المناطق الجديدة أكثر كفاءة وسلاسة.	3.851	0.78	2	مرتفع
21	توفر مواقف سيارات في الموقع الجديد كان عاملًا في نجاح المشروع.	3.726	0.81	3	مرتفع
22	ضعف المواصلات العامة وصعوبة الوصول أثرت على عملي سابقًا.	3.508	0.84	4	متوسط
23	الموقع الجديد أكثر ملاءمة من الناحية الجغرافية والتخطيطية.	3.484	1.01	5	متوسط
24	تدني جودة السلع والبضائع في الكرك القديمة أثر على حركة البيع.	3.353	1.05	6	متوسط
-	**المستوى العام للعوامل المكانية والخدمية الداعمةالمؤدية للتحول المكاني للأنشطة الاقتصادية من مدينة الكرك**	**3.632**	**0.62**	–	**متوسط**

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على الدراسة الميدانية، 2025م.

تشير نتائج جدول (10) إلى أن العوامل المكانية والخدمية قد لعبت دورًا متوسطًا يميل إلى الارتفاع في قرار التحول المكانيللأنشطة الاقتصادية من مدينة الكرك إلى مناطق أخرى داخل المحافظة، حيث بلغ المتوسط العام لهذا المجال (3.632) بانحراف معياري (0.62)، وهو ما يعكس تقييمًا متوسطًا إجمالًا لهذه العوامل من قبل أفراد العينة، مع وجود تباين نسبي في الأهمية بين الفقرات.

وقد جاءت الفقرة "الوصول إلى الموقع الجديد أسهل للعملاء والموردين "في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.869) وانحراف معياري (0.89)، مما يدل على أهمية عامل سهولة الوصول كأحد المحركات الرئيسية في الانتقال، حيث يُسهم ذلك في تحسين انسيابية العمليات التجارية ورفع مستوى التفاعل مع الزبائن والموردين.وفي المرتبة الثانية، جاءت الفقرة "شبكة الطرق في المناطق الجديدة أكثر كفاءة وسلاسة "بمتوسط (3.851)، وهو ما يعكس إدراك أصحاب المنشآت لأهمية البنية التحتية للطرق في تسهيل الحركة التجارية ودعم الاستقرار التشغيلي، ويعزز جاذبية هذه المناطق كمواقع بديلة.أما الفقرة الثالثة، "توفر مواقف سيارات في الموقع الجديد كان عاملًا في نجاح المشروع"، فقد سجلت متوسطًا (3.726)، ما يؤكد أن توفير البنية الخدمية المساندة، مثل مواقف السيارات، يعد من العوامل المؤثرة في جذب الزبائن

وتيسير العمليات اليومية للمنشآت.وفي المقابل، جاءت الفقرة "ضعف المواصلات العامة وصعوبة الوصول أثرت على عملي سابقًا "بمتوسط (3.508) في المرتبة الرابعة، ما يشير إلى أن معاناة أصحاب المنشآت من نقص وسائل النقل العام كانت أحد العوامل التي أضعفت من بيئة العمل في مدينة الكرك القديمة وأسهمت في قرار الانتقال.تليها الفقرة "الموقع الجديد أكثر ملاءمة من الناحية الجغرافية والتخطيطية "بمتوسط (3.484)، مما يدل على إدراك معتدل لتأثير الموقع الجغرافي والتخطيط الحضري في تعزيز أداء الأنشطة الاقتصادية، خاصة إذا ما قورن بالمواقع القديمة ذات التخطيط الضيق أو العشوائي.أما الفقرة الأخيرة "تدني جودة السلع والبضائع في الكرك القديمة أثر على حركة البيع "فقد جاءت في المرتبة السادسة والأخيرة بمتوسط (3.353).

وبشكل عام، تُظهر النتائج أن البيئة المكانية والخدمية تُعد عاملاً مهمًا – وإن كان بدرجة أقل من العوامل الاقتصادية والسكانية – في اتخاذ قرار التحول، مما يبرز الحاجة إلى تحسين البنية التحتية للطرق والمواصلات العامة، وتوفير المرافق الداعمة كالمواقف وجودة التخطيط الحضري في مدينة الكرك، بهدف وقف نزيف المؤسسات الاقتصادية وتحفيز بقائها واستمرارها داخل المدينة.

مناقشة النتائج وتفسيرها

أوضحت النتائج التحليلية بالاعتماد على الخرائط التي تم إعدادها باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) وجود نمط واضح في تحول الأنشطة الاقتصادية من مركز مدينة الكرك إلى المناطق المحيطة التي تشهد نمواً عمرانياً متسارعاً، وقد ساعدت هذه الخرائط في تقديم تصور مكاني دقيق لواقع توزيع المنشآت الاقتصادية واتجاهات تحركها، الأمر الذي مكّن من تفسير هذا التحول في ضوء مجموعة من العوامل المكانية المؤثرة، وبناءً على تحليل نتائج الدراسة الميدانية وفي ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، يمكن مناقشة أسئلة الدراسة بالشكل الآتي:

أولاً: أظهرت نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الرئيسي أن العوامل الاقتصادية جاءت في مقدمة العوامل التي تدفع المنشآت إلى التحول المكاني والانتقال من مدينة الكرك إلى الأماكن الأخرى، تلتها العوامل السكانية والعمرانية، ثم الإدارية والتنظيمية، وأخيرًا المكانية والخدمية الداعمة. وهذا الترتيب يتماشى بوضوح مع نظرية النمو متعدد النويات (Harris & Ullman, 1945)التي تفسّر التحول المكاني كمحصلة لتفاعل قوى اقتصادية واجتماعية تؤدي إلى نشوء نوى حضرية جديدة أكثر جذبًا،وتتفق هذه النتائج أيضًا مع ما أشارت إليه دراسة Ding & Bingham (2000)بأن ارتفاع التكاليف وضعف الجدوى الاقتصادية في المركز التقليدي يؤديان إلى إعادة تموضع النشاط الاقتصادي في مواقع ذات بنية تحتية أفضل وتكاليف أقل، وهو ما ينطبق تمامًا على مدينة الكرك والمناطق الجديدة مثل مؤتة والثنية والمنشية والمرج.

ثانياً: أشارت نتائج الدراسة المتعلقة بالأسئلة الفرعية إلى أن العوامل الاقتصادية جاءت في مستوى مرتفع من حيث الأهمية، حيث احتلت الفقرات المتعلقة بانخفاض الأرباح وارتفاع الإيجارات وضعف العوائد الاستثمارية الترتيب الأول،وهذا يعكس أن القرارات الاقتصادية لأصحاب المنشآت تتأثر بعوامل ربحية مباشرة.وهذا التوجه ينسجم مع نتائج دراسة Beaudry&Schifauerova (2009)الذين أكّدوا أن الكلفة التشغيلية المرتفعة والضرائب تُعد من أهم محفزات التحول المكاني للأنشطة الاقتصادية. كما تدعم ذلكنتائج دراسة Yang &Ettema (2014)التي أوضحت أن المؤسسات تميل إلى الابتعاد عن المراكز المزدحمة مرتفعة التكاليف، نحو مواقع أقل ازدحامًا وأكثر استقرارًا.كما كشفت النتائج أن أبرز العوامل المتعلقة بهذا الجانب كانت الازدحام وضيق الشوارع في مدينة الكرك، والتوسع العمراني والسكاني الذي تشهده مدن أخرى في المحافظة مثل مؤتة والثنية والمرج والمنشية، إضافة إلى نمو الكثافة السكانية في هذه المناطق. ويؤكد ذلك على أهمية التحولات العمرانية والسكّانية في تحفيز عملية التحول المكاني للمنشآت الاقتصادية. هذهالنتيجةتتوافق جزئياً مع دراسة Louf&Barthélemy (2013) والتي أظهرت أن النمو السكاني والازدحام في النواة المركزية يدفعان النشاط الاقتصادي إلى التحول نحو الضواحي، كما تؤكد دراسة Fujita &Thisse (2002)على أن التوسع الحضري وتغير التوزيع السكاني يعيدان تشكيل الخريطة الاقتصادية للمراكز والمدن القديمة.

وتبيّن من النتائج أن إجراءات الترخيص وضعف التنظيم البلدي في الكرك القديمة كانت من أبرز العوامل الإدارية الدافعة للانتقال، وإن جاءت بدرجة متوسطة. وتتفق هذه النتائج مع دراسة Beaudry&Schifauerova (2009)التي أشارت إلى أن غياب الحوافز التنظيمية وكثرة المعوقات الإدارية يدفع المؤسسات للخروج من المراكز الحضرية إلى أماكن ذات مرونة تنظيمية أكبر، كما أن غياب الدعم من الجهات الرسمية في الكرك شكّل عامل طرد ساهم في تسريع قرار التحول المكاني للأنشطة الاقتصادية من مدينة الكرك إلى الأماكن الأخرى.

التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. تخفيض التكاليف التشغيلية والضريبية على المنشآت العاملة في وسط مدينة الكرك، بهدف تعزيز قدرتها على البقاء والتنافس مع المواقع البديلة.
2. تحسين البنية التحتية والتنظيم المروري في مركز المدينة، خاصة فيما يتعلق بتوسعة الشوارع وتوفير مواقف السيارات لتقليل الازدحام الجاذب للانتقال.
3. إعادة تنظيم السياسات البلدية وتبسيط إجراءات الترخيص والدعم الإداري، بما يحد من العوائق التنظيمية التي تواجه أصحاب المنشآت.
4. توجيه خطط التنمية الحضرية نحو إعادة إحياء المركز التجاري التاريخي من خلال مشاريع تنشيط عمراني واقتصادي وثقافي.
5. تقديم حوافز استثمارية متوازنة في كل من مركز المدينة والمناطق الجديدة، لضمان توزيع عادل للنشاطات الاقتصادية وتحقيق تنمية مكانية متوازنة.

Abstract

Analysis of Spatial Shift Factors of Economic Activities in Traditional Cities Using Geographic Information Systems (GIS) in Light of the Multiple Nuclei Theory – The Case of Al-Karak City

By Anas Haiatham Sanad Al-Qaralleh

The study aimed to analyze the factors driving the spatial shift of economic activities in Al-Karak City by exploring the reasons that prompted these activities to relocate from the traditional city center to other areas such as Mu'tah, Al-Mazar, Al-Thaniyah, and Manshiyat Abu Hamour. The study sought to explain this shift in light of the Multiple Nuclei Theory, which suggests the emergence of new urban centers as a result of the interaction of economic, demographic, and administrative forces, leading to the relocation of activities from the old nucleus to more attractive emerging urban nuclei.

In order to achieve its goal, the study adoptedthe descriptive-analytical approach using a questionnaire distributed to a sample of 186 owners of economic and service establishments in Al-Karak Governorate. The study tool was divided into four main axes: economic factors, demographic and urban factors, administrative and organizational factors, and spatial and supporting service factors. The validity and reliability of the tool were verified statistically using Cronbach's Alpha coefficient and correlation coefficients. Geographic Information Systems (GIS) software was also used to analyze the spatial shifts of economic and service activities by designing maps illustrating the directional trends from the city center to the expanding areas, which contributed to providing a spatial interpretation of the results.

The results showed that economic factors ranked first in influencing the relocation decision, as factors such as declining profits, rising rents, and reduced investment returns in Al-Karak’s city center emerged as direct reasons for businesses moving toward the expanding areas. Demographic and urban factors ranked second, including overcrowding in the old city, urban expansion, and population growth in the surrounding areas. The results also indicated that administrative and organizational factors, such as weak municipal organization and complicated licensing procedures, had a moderate impact, while spatial and service-related factors ranked last, despite their role in improving the business environment in the new areas.

The study recommended adopting incentive policies in the city center, including reducing costs and improving infrastructure, as well as simplifying administrative procedures to achieve

balanced development and revitalize the traditional city nucleus.

Keywords: Spatial Transition, Economic and Service Activities, Multiple Nuclei Theory, Geographic Information Systems (GIS), Al-Karak City.

قائمة المراجع

أ-المراجع العربية

الزواهرة، هاشم. (2019). التحليل المكاني للخدمات التجارية في مدينة الزرقاء .رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.

الشرمان، علي عبد العزيز. (2021). تحليل التغير في استخدامات الأرض التجارية في مدينة إربد .مجلة دراسات – الجامعة الأردنية، 48(2)، 231-260.

عبد الحميد، أحمد. (2015). الهجرة المكانية للأنشطة التجارية: حالة مدينة القاهرة .المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية – مصر.

عبيد، كريم حميد. (2020). تحليل جغرافي للتحولات في الأنشطة الاقتصادية بمدينة النجف .مجلة كلية الآداب – جامعة الكوفة، 13(3)، 77-102.

عكوب، علا عدنان. (2016). توزيع الخدمات التجارية في مدينة نابلس ودورها في التنمية الحضرية .رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية.

الغرفة التجارية لمحافظة الكرك (2025)، تقرير المشاريع التجارية في القطاعات الاقتصادية في محافظة الكرك، الكرك، الأردن.

ب-المراجع الأجنبية

Aguilar, A. G., & Ward, P. M. (2003). Globalization, regional development, and mega-city expansion in Latin America: Analyzing Mexico City's peri-urban hinterland. *Cities, 20*(1), 3–21. https://doi.org/10.1016/S0264-2751(02)00052-4.

Alnsour, J., &Meaton, J. (2009). Housing conditions in Palestinian refugee camps, Jordan. *Cities, 26*(1), 18–25. https://doi.org/10.1016/j.cities.2008.11.002

Beaudry, C., &Schifauerova, A. (2009). The impact of research and development and innovation on productivity: A review of the literature. Journal of Economic Surveys, 23(4), 754–775.

Caldeira, T. P. R. (2000). City of Walls: Crime, Segregation, and Citizenship in São Paulo. University of California Press.

Cheshire, P., &Hilber, C. A. L. (2008). Office space supply restrictions in Britain: The political economy of market revenge. Economic Journal, 118(529), F185–F221. https://doi.org/10.1111/j.1468-0297.2008.02184.x.

Ding, C., & Bingham, R. D. (2000). Beyond edge cities: Job decentralization and urban sprawl. Brookings Institution Press.

Douglass, M. (2000). Mega-urban regions and world city formation: Globalisation, the economic crisis and urban policy issues in Pacific Asia. Urban Studies, 37(12), 2315–2335. https://doi.org/10.1080/00420980020005302

Dupont, V. (2007). Conflicting stakes and governance in the peripheries of large Indian metropolises – An introduction. Cities, 24(2), 89–94. https://doi.org/10.1016/j.cities.2006.11.002

Fujita, M., &Thisse, J.-F. (2002). Economics of agglomeration: Cities, industrial location, and regional growth. Cambridge University Press. https://doi.org/10.1017/CBO9780511805660.

Gulyani, S., Talukdar, D., & Jack, D. (2010). Poverty, living conditions, and infrastructure access: A comparison of slums in Dakar, Johannesburg, and Nairobi. *World Bank Policy Research Working Paper*, (5388). https://doi.org/10.1596/1813-9450-5388.

Harris, C. D., & Ullman, E. L. (1945). The nature of cities. *The Annals of the American Academy of Political and Social Science, 242*(1), 7–17. https://doi.org/10.1177/000271624524200103.

Knox, P. L., & McCarthy, L. M. (2011). *Urbanization: An introduction to urban geography* (3rd ed.). Boston, MA: Pearson.

Li, Y., & Shang, Y. (2022). Research on the spatial differences and influencing factors of integrated urban and rural development in the Yangtze River Delta. *Frontiers in Sustainable Cities, 4*, 1077653. https://doi.org/10.3389/frsc.2022.1077653

Louf, R., &Barthélemy, M. (2013). Modeling the polycentric transition of cities. *Physical Review Letters, 111*(19), 198702. https://doi.org/10.1103/PhysRevLett.111.198702

Pacione, M. (2009). Urban geography: A global perspective (3rd ed.). London, UK: Routledge.

Peterson, G. E. (2009). Unlocking land values to finance urban infrastructure. World Bank Publications.

Sims, D. (2010). Understanding Cairo: The logic of a city out of control. The American University in Cairo Press.

Yang, J. H., &Ettema, D. (2014). Modelling the emergence of spatial patterns of economic activity. *Computers, Environment and Urban Systems, 46*, 109–120. https://doi.org/10.1016/j.compenvurbsys.2014.03.003

Zhang, J., He, X., & Yuan, X.-D. (2020). Research on the relationship between urban economic development level and urban spatial structure—A case study of two Chinese cities. *PLOS ONE, 15*(7), e0235858. https://doi.org/10.1371/journal.pone.0235858